



The State Public Institution as a tool for rationalizing the local environment: The Public Institution for the Management of Technical Backfill Centers and Urban Waste Treatment for the State of Constantine as an example



Received: 16/12/2024; Accepted: 19/07/2025

أميرة بليل*

مخبر العدالة السيبرانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش، (الجزائر)

المؤسسة العمومية الولائية كأداة لترشيد البيئة المحلية: المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

الكلمات المفتاحية:

مؤسسة عمومية؛
نفايات حضرية؛
والي؛
تنمية مستدامة؛
مركز ردم تقني.

ملخص

يعد تسيير النفايات الحضرية من أهم المشاكل المطروحة في الجزائر، حيث تسعى الجماعات المحلية للبحث عن أنجع الطرق لخلق إدارة ببنية متوازنة بين تحقيق مقتضيات التنمية المحلية ومتطلبات الحفاظ على البيئة وتنميتها المستدامة. وعليه تهدف دراستنا الى تسليط الضوء على كيفية الادارة الرشيدة للنفايات المنزلية وما شابها من طرف الوالي عن طريق أسلوب المؤسسة العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري كأداة مؤسساتية ودورها في ترشيد قراراته في مجال تسيير النفايات الحضرية مع التركيز على تقييم تجربة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة كنموذج للإدارة المستدامة للنفايات الحضرية على المستوى المحلي.

Abstract

The management of urban waste is one of the most important problems in Algeria, as local communities seek to search for the most effective ways to create a balanced environmental management between achieving the requirements of local development and the requirements of environmental conservation and sustainable development.

Accordingly, our study aims to highlight the sound management of household waste and the like by the governor through the method of the state public institution of an industrial and commercial nature as an institutional tool and its role in rationalizing its decisions in the field of urban waste management, with a focus on evaluating the experience of the state public institution for the management of technical backfill centers and treatment of urban waste in the state of Constantine as a model for sustainable management of urban waste at the local level.

Keywords:

A public institution;
Urban waste;
Wali ;
Sustainable development ;
Technical Center.

* Corresponding author, e-mail: amira.bellil@univ-bba.dz

Doi:

I - مقدمة

يعد مشكل النفايات في الجزائر من أكبر المشاكل المؤثرة على البيئة و على الصحة العمومية ولذلك تسعى الجماعات الجماعات المحلية تطبيقا لبرامج الدولة، الى البحث عن أنجع طرق إدارة النفايات الحضرية و ما شابهها خاصة في اطار انتهاج سياسة التنمية المستدامة و البيئة الخضراء .

و تظهر أهمية التسيير المستدام للنفايات، كآلية لمعالجة اشكالية تزايد انتشار و انتاج النفايات محليا كأسلوب اداري متكامل ، يغطي كافة المجالات و المراحل المتعلقة بتسييرها على مستوى إقليم الولاية و دراستها سواء من الناحية البيئية ، الاجتماعية و الاقتصادية، مع ضمان اختيار القرارات الرشيدة للولاية من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة و تحقيق نتائج ايجابية كالححد من التلوث و الاستهلاك العقلاني للمواد الطبيعية و انتاج مواد جديدة قابلة للاستعمال، من خلال اعتماد اسلوب التسيير عن طريق المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري التي تستخدم تقنيات المعالجة السليمة القبلية للنفايات، مثل التي توفرها مراكز الردم التقني من رسكلة و تسميد و حرق... الخ ، مما يسمح بتخفيض حجمها بشكل ملحوظ و التحكم فيها و في آثارها الوخيمة على النظام العام البيئي، الامر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى نجاعة اسلوب المؤسسة العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري في اعتماد تقنيات التسيير المستدام للنفايات و ترشيد قرارات الوالي بشأنها و التوفيق بين مقتضيات التنمية المحلية و متطلبات الحفاظ على البيئة و تنميتها المستدامة ؟ وما اذا كانت المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية قسنطينة كإنموذج واقعي قادرة على تقليص حجم النفايات و تجميعها وإدارتها المستدامة.

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استخدام اداة الوصف و التحليل بهدف التعريف ووصف طابع ومهام المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة و تحليل واقع ، دور و طرق معالجتها للنفايات الحضرية كإنموذج لادارة النشاط البيئي المحلي من طرف والي الولاية ، عن طريق اسلوب تفويض المرفق العام البيئي وخلق مؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري للتكفل به ، بالإضافة إلى الاعتماد على دراسة الحالة من خلال أداة الملاحظة و المقابلة للعديد من رؤساء المصالح والعمال و مدير المؤسسة من أجل دراسة و تقييم مدى انتهاج المؤسسة لتقنيات الادارة المستدامة للنفايات الحضرية بولاية قسنطينة ومدى مساهمتها في ترشيد قرارات الوالي والموازنة بين التنمية الاقتصادية و الحفاظ على البيئة و تنميتها المستدامة محليا.

وكل ذلك عن طريق خطة ثنائية تلخص في المحور الاول تقديم المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة والمحور الثاني نخصه لدراسة واقع إدارة للنفايات المنزلية من قبل المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة .

المحور الأول: تقديم المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

من بين الآليات المؤسساتية التي يعتمد عليها الوالي في تسيير النظام البيئي المحلي بموجب المواد 146 و 147 من قانون الولاية 07/12 هي المؤسسات العمومية سواء كانت ذات طابع صناعي و تجاري او ذات طابع إداري بهدف تخفيف العبء و تسيير مرفق النفايات المنزلية و ما شابهها التي تعد من اصعب المرافق البيئية ادارة نظرا للصعوبات التي تؤرق المسؤولين المحليين في التحكم في عددها المتزايد و آثارها الوخيمة على البيئة و على الصحة العمومية ، وقبل الخوض في كيفية ادارة هذا المرفق لابد من تقديم المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة كإنموذج للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري من خلال تعريفها و رسم هيكلتها وأيضاً تحديد مهامها¹.

أولاً: تعريف و هيكلية المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

تتطلب معرفة تنظيم المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة اعطاء تعريف لها و تحديد هيكلها التنظيمي في النقطتين الموالتين من ورقتنا البحثية.

أ- تعريف المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

في إطار سياسة الدولة الجزائرية المتعلقة بمحاربة انتشار المغارغ العشوائية و النفايات المضرة بالبيئة و بالصحة العمومية ، ما جعلها تتبنى استراتيجية معالجة النفايات الحضرية و التي تجسدت عن طريق اصدار القانون رقم 19-01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بإدارة و مراقبة و معالجة النفايات المنزلية وماشابهها²، الأمر الذي جعل الوالي كممثل للدولة على المستوى المحلي و المسؤول الأول عن الولاية محليا يعمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية عن طريق حسن ادارة مرفق النفايات و البحث عن انجع طرق تسييره و المتمثل في اسلوب المؤسسة العمومية الولائية .

ويمكن تعريف المؤسسة العمومية مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري لتسيير استحدثت بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 1733 المؤرخ في 2008/10/01، الموقع بين وزير المالية ووزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالإضافة الى والي ولاية قسنطينة ، دخلت حيز التنفيذ و النشاط في سنة 2010 هدفها الرئيسي هو تسيير مراكز الردم التقني على مستوى الولاية و تسيير مغارغ المراقبة المتواجدة على مستوى اقليم ولاية قسنطينة³.

ب- الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

تضم المؤسسة العمومية الولائية العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة حوالي 140 عامل موزع بين الاطارات ، عمال المراكز و التقنيين⁴ كما تنظم في شكل وحدات (مغارغ) وهيكلتها نحددها كما يلي :

1-الوحدات التابعة للمؤسسة العمومية الولائية:

تسير المؤسسة العمومية الولائية خمس وحدات عبارة عن مغارغ مراقبة موزعة على خمس بلديات في الولاية بحيث كل مفرغة تضم مجموع النفايات التي يتم جمعها من كل بلدية او عدة بلديات معينة تنظم من طرف مدير المؤسسة تحت وصاية الوالي والمتمثلة في:

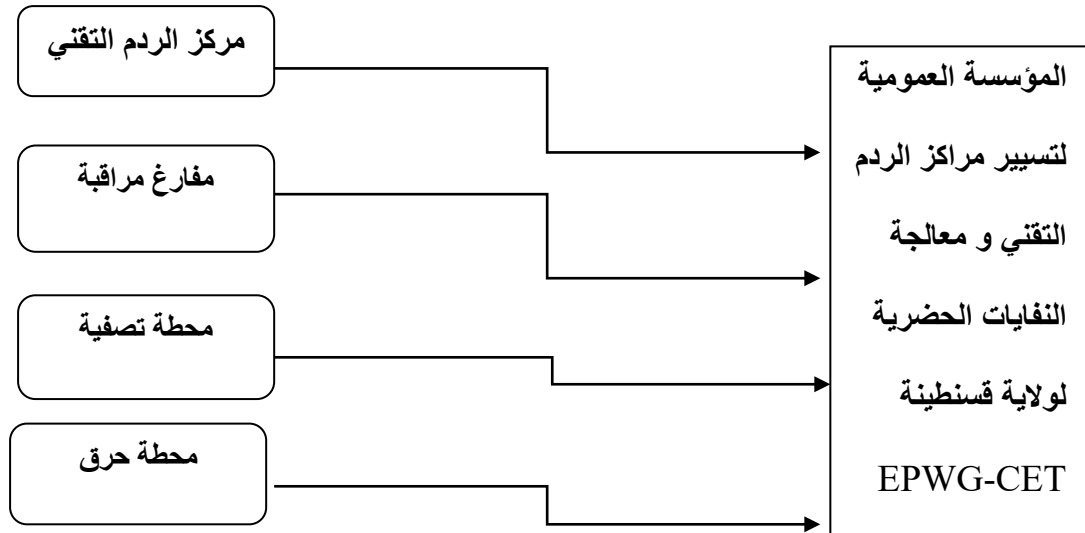
- مفرغة عين اسمارة (تشمل نفايات بلدية عين اسمارة، بلدية قسنطينة، بلدية الخروب، بلدية أولاد رحمون و بلدية عين اسمارة).
- مفرغة بوغارب (تضم نفايات لبلديتي عين ابيد و ابن باديس)
- مفرغة ديدوش مراد (تضم نفايات بلدية ديدوش مراد)
- مفرغة ابن زياد (خاصة بنفايات بلدية ابن زياد)
- مفرغة زيغود يوسف (تستقبل نفايات بلدية زيغود يوسف).

كما تجدر الإشارة أنه قد تم انشاء مركزي ردم تقني بالولاية (02)، مركز الردم التقني الاول يقع بغرب الولاية بالتحديد على مستوى بلدية ابن باديس في منطقة بوغارب و الثاني يقع في بلدية زيغود يوسف إلا ان المركزين التقنيين قد تم غلقهما بسبب اعتراض المواطنين حول موقعهما الحساس وعدم اكتمال تجهيزهما .

هذا و تضم المفرغة محطة لحرق النفايات بالإضافة الى مفرزتين (مفرزة حاج بابا في بلدية عين اسمارة) و (مفرزة بوذراع صالح) وهي عبارة عن حيز مغلق مجهز بأجهزة خاصة بتفريغ النفايات التي يتم مراقبتها من حيث نوع النفايات التي يتم صبها على مستواها و المتمثلة في النفايات المنزلية و ما شابهها بالإضافة إلى النفايات الهامدة بقرار من والي الولاية.

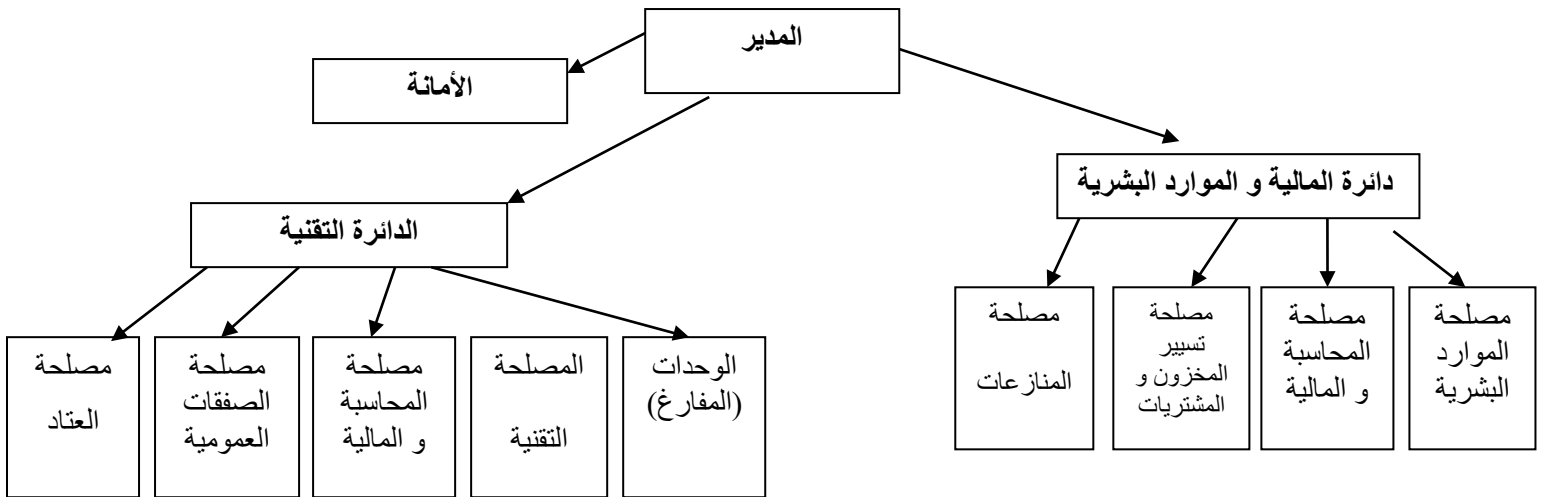
ويمكن تلخيص الوحدات التابعة للمؤسسة العمومية الولائية وتنظيمها في الشكل التالي:

تنظيم وحدات التابعة للمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية بولاية قسنطينة



المصدر: من اعداد الباحثة بتصرف بناء على ماسبق دراسته.

2-هيكلية المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مقابلة مع رئيسة مصلحة التقنية للمؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة.

ثانيا: مهام المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

تقوم المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية بولاية قسنطينة بثلاث مهام رئيسية بالإضافة الى مهام أخرى ثانوية نلخصها كما يلي⁵:

أ- المهام الرئيسية :

- طمر النفايات الحضرية.
- استرجاع النفايات القابلة لاعادة التدوير و الرسكلة
- حرق النفايات الخطرة و الخاصة كالنفايات الصحية الناتجة عن النشاط العلاجي بإقليم الولاية

ب- المهام الثانوية:

- مساعدة البلديات في جمع النفايات المنزلية وفرزها على مستوى المفارغ و المفارز
- زبر و تقليم الاشجار وتجييرها
- تقليم نبات حواف الطرقات بإقليم الولاية
- زرع الشجيرات والورود
- تقليم وتنويع النخيل
- صيانة النوافير و الملاعب وأماكن التسلية و المنتزهات بالولاية.

المحور الثاني: واقع إدارة للنفايات المنزلية من قبل المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

تختلف طريقة تسيير المصالح العمومية بين الاستغلال المباشر المؤسسة العمومية الولائية و عقد الامتياز حيث لهذا الاخير السلطة التقديرية في اختيار الاسلوب الاداري الامثل قصد تلبية الحاجيات العامة و حماية البيئة وتنميتها المستدامة فعلى سبيل الميدان والواقع في ولاية قسنطينة تم اعتماد اسلوب المؤسسة العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري لتسيير مرفق النفايات المحلي.

أولاً: تقنيات معالجة النفايات الحضرية من قبل المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة

تمر عملية معالجة النفايات الحضرية على مستوى المفارغ تحت اشراف المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية بولاية قسنطينة عبر أربع مراحل أساسية نلخصها وفق النقاط التالية:

أ- مرحلة دخول مركز الحراسة و عبور مركز المراقبة: حيث يقوم عون الاستقبال للمفرغة بالمراقبة العينية لحمولة الشاحنة الخاصة بكل بلدية بهدف التحقق من مدى توافق مواصفاتها مع معايير قبول تفريغ النفايات و مراقبة وثائق السيارة و توجيه السائق للمكان المخصص للتفريغ(الحوض) أين يتم التفريغ المباشر للنفايات الحضرية ،ثم يتم وزن الشاحنة وهي فارغة لتحديد الفارق بين الوزنين(وزن النفايات المفرغة ووزن الشاحنة) ليتم تسليم بطاقة المعلومات من طرف التقني المراقب لسائق الشاحنة الذي يعود ادراجه و تنتهي مهمته عند هذا الحد⁶.

ب- مرحلة فرز النفايات: يتم من خلالها الفرز اليدوي بالأيدي أو بواسطة ادوات كالمكشطة و الملقاط او من طرف الاعوان بهدف فصل المواد القابلة للتثمين او الرسكلة عن المواد غير القابلة لذلك و التي يكون مصيرها الردم تحت الارض، ففي الحالة الاولى تجمع المواد القابلة للرسكلة أو التثمين (كالبلاستيك، الورق، الزجاج، المعادن...الخ) التي توضع على حدى و يتم ضغطها فوق بعضها البعض لتشغل اقل مساحة ممكنة ثم تقوم المؤسسة ببيعها للخواص المسترجعين كمادة اولية عن طريق اتفاقيات نظرا لعدم قدرتها على الرسكلة الذاتية⁷.

ج- مرحلة تجميع النفايات داخل الحوض و الرص: بمجرد الانتهاء من عملية الفرز الانتقائي يتم بواسطة آلة تجميع جميع المواد غير القابلة للرسكلة و التثمين و تجميعها داخل حوض كبير الذي يكون مهيا و معزول بطبقة عازلة من البلاستيك السميك لمنع تسرب العصارة (الليكسيفيا) الى المياه الجوفية للأرض ثم تتدخل الى أخرى لتقوم بعملية الضغط و الرص اي الزيادة من كثافة النفايات في المتر المكعب الواحد عن طريق ازالة الفراغات الموجودة بين اكوام هذه النفايات وعندما يصل سمك النفايات حوالي 70 سم تغطى بطبقة من الاتربة يتم رصها على النفايات المضغوطة لعدة مرات متتالية الى غاية ان يصل ارتفاع النفايات حوالي 30 الى 50 م⁸.

د- مرحلة التغطية النهائية للأرض و غرس النباتات: تتجسد هذه المرحلة بعد امتلاء الحوض بالمواد غير القابلة للرسكلة ليتم تغطية الحوض بطبقة سميكة من التربة الصالحة للزراعة ثم يهيئ لاستقبال المزروعات من النباتات المعمرة لتشكل مساحات خضراء في الولاية (حدائق، منتزهات...الخ) وهو ما يحقق الهدف الأساسي للتسيير المستدام للنفايات الحضرية من خلال تجسيد مبادئ التنمية المستدامة من مبدأ التسيير العقلاني للنفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية و عدم تلويث البيئة المحلية.

ثانيا: تقييم نشاط المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة في مجال الادارة المستدامة للنفايات الحضرية

تقتضي عملية تقييم المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة كأنموذج للتسيير بأسلوب تفويض المرفق العام واعتماد مسؤولي الجماعات المحلية الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي على خلق المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري للتكفل بمرفق النفايات المحلي دراسة الدور الايجابي الذي تقوم به و انعكاساته على حماية البيئة و تطبيق مبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي والعراقل التي تجول دون الفعالية في تحقيق الاهداف المرجوة .

و هذا ما سنوضحه اولا من خلال التطرق في نقطة أولى الى دور المؤسسة في ادارة النفايات وتحقيق الموازنة بين التنمية المحلية و الحفاظ على البيئة وفي نقطة ثانية دراسة عوائق تطبيق الادارة المستدامة للنفايات الحضرية من قبل هذه المؤسسة.

أ- دور المؤسسة في ادارة النفايات وتحقيق الموازنة بين التنمية المحلية و الحفاظ على البيئة

إن الهدف الاول و الاخير من انشاء الوالي لمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري هو تخفيف عبء التسيير في مجال الادارة البيئية و التكفل بأحد المرافق البيئية العمومية (النفايات، المساحات الخضراء، الانارة العمومية...الخ) و التي تعود بالنفع على المواطن المحلي بتحقيق الصالح العام و أيضا على المؤسسة، عن طريق تحقيق أرباح وعوائد مالية ، دون اهمال مقتضيات الاهتمام بالبيئة المحلية بالتخلص من النفايات والحفاظ عليها من جميع أشكال التلوث.

ويمكن تلخيص أهم الايجابيات التي تحققتها المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة في مجال ادارة النفايات وتحقيق الموازنة بين التنمية المحلية و الحفاظ على البيئة في شكل النقاط التالية:

- **تفعيل مبادئ و مقاييس التنمية المستدامة:** من المبادئ التي ينص عليها القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة⁹ هو مبدأ الحيطه و مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية وذلك عن طريق حرص المسؤولين المحليين على التسيير العقلاني للنفايات الحضرية من قبل المؤسسة العمومية على مستوى الولاية والتي تظهر من خلال مراحل معالجة النفايات بدءا من تخصيص اماكن جمع النفايات و تفريغها على مستوى مفارغ مراقبة و مراقبة طريقة التفريغ ومعالجة النفايات من فرز و رص الى غاية استخدام تقنية الردم التقني و طمر النفايات بطريقة مدروسة و غير ضارة بالمحيط بهدف عدم تلويث البيئة و الحفاظ على المياه الجوفية

تحت الارض .

- **حماية البيئة المحلية:** وذلك عن طريق تجميع النفايات المتراكمة و التخلص منها بالتقنيات والإمكانات المتاحة ومنع اخطارها على البيئة عن طريق معالجة النفايات ومنع تسرب عصارة الليكسيفيا التي تعد من اخطر العصابات ضررا بالبيئة ، حيث تمنع نمو النباتات و تفسد المياه الجوفية وغيرها من المخاطر حيث تسعى المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم بالولاية على عدم تسربها لمنع اضرارها على البيئة عن طريق التسيير العقلاني للنفايات¹⁰.
- **تثمين النفايات:** تسمح عملية فرز النفايات و معالجتها من تثمينها عن طريق عقد المؤسسة لاتفاقيات مع الخواص او المؤسسات العمومية او المسترجعين و بيع النفايات كمادة اولية لهم و منه الحفاظ على البيئة من التلوث بمنع انتشار النفايات و تحقيق ارباح للمؤسسة وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية للولاية¹¹.
- **رسكلة النفايات:** تعد رسكلة النفايات من اهم النقاط الايجابية التي تعود بأهداف عديدة منها حماية البيئة، تحقيق التنمية الاقتصادية و الحفاظ على الصحة العمومية وذلك عن طريق الاستفادة من النفايات و اعادة تدويرها لإنتاج مواد جديدة قابلة للاستعمال كالحديد و الورق و العجلات و الزجاج والبلاستيك و انتاج مواد بناء وغيرها من المواد التي تساعد في خلق الثروة للمؤسسة ومنه الموازنة بين التنمية المحلية و مقتضيات الحفاظ على البيئة و استدامتها.
- **تحقيق ارباح للمؤسسة العمومية:** ان العائد المالي للمؤسسة من اعانات الولاية او الدولة لا يكفي لتغطية نفقاتها لذلك تمارس المؤسسة نشاطها و تحرص على توسيعه عن طريق عقد اتفاقيات و شراكات مع المسترجعين الخواص من اجل تثمين النفايات و خلق مصادر تمويل اخرى لتحقيق اهداف مالية اخرى تمكن المؤسسة من التطور خاصة في حال استخدام الرسكلة التي تمكن من انتاج الطاقة والغاز وبالتالي امكانية تحقيق التغذية الذاتية للمؤسسة و الاستفادة بطريقة اكثر فعالية من ادارة النفايات المستدامة.
- **خلق مساحات خضراء بالولاية:** تنتهي عملية الردم التقني من طرف مراكز الردم بعد معالجة النفايات الحضرية و ردمها داخل الحوض البلاستيكي بطبقات سميكة يصل علوها الى 30-50 متر يتم تغطيتها بطبقة سميكة من التربة الصالحة للزراعة وغرس نباتات ومزروعات معمرة لتشكل مساحات خضراء تدرج ضمن المناظر الطبيعية للولاية ومنه تحقيق الهدف الاساسي للتسيير المستدام للنفايات و تحويلها من مصدر خطير على البيئة الى مصدر صديق لها مع توفير ثروة اقتصادية للولاية.

ب-عوائق تطبيق الادارة المستدامة للنفايات الحضرية من قبل المؤسسة العمومية الولائية

بالرغم من الايجابيات التي تحقها ادارة المؤسسة العمومية الولائية للنفايات، إلا ان النقص تبقى موجودة في ظل العولمة و التطور الذي تشهده البلدان المتطورة في مجال ادارة النفايات كألمانيا، النرويج ، السويد و غيرها من البلدان ، ويمكن تلخيص أهم العوائق كما يلي :

- **عدم توفر مراكز الردم التقني:** بالرغم من الدور الأساسي للمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني هو تسيير هذه المراكز ، الا ان الواقع المحلي بهذه المؤسسة في ولاية قسنطينة و العديد من الولايات يشهد انعداماً لوجود مراكز ردم تقني بالمعنى التقني و القانوني السليم، اذ ان اغلبية ولايات الوطن تتوفر على مفراغ مراقبة او مفارز بدل مراكز تقنية وذلك بسبب ضعف الامكانيات و الوسائل المادية و غياب الارادة و الاستراتيجية الناجعة في مجال معالجة النفايات الحضرية مما يجعل الادارة الرشيدة لها نسبية وتقليدية¹².
- **العجز في تحقيق أرباح للمؤسسة:** وذلك بسبب عدم تنوع مصادر التمويل و عدم قدرة المؤسسة على توسيع نشاطها بسبب العمل دون مقابل مع بعض المؤسسات العمومية (كالمؤسسات الامنية و العسكرية، الجامعات، المستشفيات) مما يجعل تكاليف المؤسسة و نفقاتها و ميزانها التجاري غير متوازن فيؤدي بالمؤسسات الى العجز المالي في تسديد الديون المتراكمة¹³.
- **عدم استعمال الرسكلة و التثمين :** بسبب عدم توفر الوسائل المادية والأجهزة المخصصة لعملية الرسكلة (كمحطات التصفية، محطات الحرق الآمن، آلات الضغط ، آلات الجمع... الخ) وذلك نظرا لتكلفتها من جهة و لعدم وجود دراسة مسبقة لعملية اقتناء اللوازم الآلات المناسبة لكل مصدر وعملية استرجاع للنفايات من جهة أخرى¹⁴.

- **عدم وجود نصوص قانونية خاصة بردع المسترجعين غير الشرعيين:** تعد من اكبر المشاكل المحلية انتشار المسترجعين غير القانونيين الذي يحاول الولاة في كل مرة اللجوء الى طرق سلمية و تسوية وضعيتهم، قبل اللجوء الى الطرق الردعية التي تتلخص في الاتصال بمصالح الشرطة الذين يقفون عاجزين بحكم عدم وجود نص قانوني ينظم اجراءات الردع الخاصة بتصرفاتهم مما يدفعهم الى ممارسة بعض التصرفات الخطيرة على البيئة (القيام بالحرق العمدي للنفايات في المفارغ وتلويث المحيط و البيئة، التهجم على اعوان المؤسسة العمومية ، الفرز العشوائي للنفايات و سرقة المواد الاولى لبيعها...الخ) والتي تستلزم تنظيم قانون خاص بردعهم¹⁵.

- **غياب الثقافة البيئية المحلية:** للمواطن دور كبير في زيادة مشكل النفايات سواء من ناحية الاستهلاك المفرط او الرمي العشوائي للنفايات و عدم احترام مواقيت الرمي او الاسترجاع غير الشرعي...الخ ، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الولاة و المسؤولين المحليين من اعلام وحملات تحسيسية و اشارك للمجتمع المدني و محاولات تغيير وتنظيم عملية جمع و فرز النفايات من المصدر و التخلص منها، إلا أن غياب الثقافة البيئية للمواطن امر يصعب من المهمة و يجعل الدولة عاجزة على الاستمرارية وردع هذه التصرفات .

الخاتمة:

يمكن القول من خلال دراستنا للموضوع، بأن المؤسسة العمومية الولائية تعتبر أداة مؤسساتية مهمة للجماعات المحلية في مجال الادارة الرشيدة للنفايات الحضرية على المستوى المحلي من خلال دورها في التكفل بمرافق النفايات المحلي و تخفيف العبء على الوالي في هذا المجال ، شرط حسن استعمالها كأسلوب عصري في تسيير هذا المرفق .

ويمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل اليها من خلال ورقتنا البحثية في شكل النقاط التالية:

- تشكل المؤسسة العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي والتجاري أداة مؤسساتية في يد الوالي لإدارة مرفق النفايات المحلي عن طريق ما تتمتع به من شخصية معنوية و استقلالية مالية .

- تقوم المؤسسة العمومية الولائية بمهام رئيسية و ثانوية في مجال ادارة النفايات ،حيث تتمثل المهام الرئيسية في طمر النفايات الحضرية،استرجاع النفايات القابلة لإعادة التدوير و الرسكلة، حرق النفايات الخطرة و الخاصة كالنفايات الصحية الناتجة عن النشاط العلاجي بإقليم الولاية و المهام الثانوية في مساعدة البلديات في جمع النفايات المنزلية وفرزها على مستوى المفارغ و المفارز، زبر و تقليم الاشجار وتجبيرها،تقليم نبات حواف الطرقات بإقليم الولاية، زرع الشجيرات والورود، تقليم وتوزيع النخيل ، صيانة النوافير و الملاعب وأماكن التسلية و المتنزهات بالولاية.

- يبرز دور المؤسسة العمومية الولائية في تحقيق الموازنة بين التنمية الاقتصادية للولاية و حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة عن طريق حماية البيئة المحلية بتفعيل مبادئ التنمية المستدامة التي نص عليها القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة: من مبدأ التسيير العقلاني للنفايات ،مبدأ الحيلة و مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية ، بالتخلص المستمر من النفايات الحضرية و تقليص كميتها، تجميعها و تفريغها المنتظم و المراقب في المفارغ العمومية و ردمها التقني لتثمين النفايات و رسكلتها الذاتية أو عن طريق اشخاص آخرين ،الحرص على استمرارية الخدمة العمومية عن طريق توسيع النشاط من اجل تحقيق أرباح للمؤسسة العمومية، عن طريق عقد اتفاقيات مع مؤسسات عمومية و خاصة ومع المسترجعين و بيع النفايات المجموعة كمادة اولية لتنويع مصادر التمويل ، العمل على خلق مساحات خضراء بالولاية.

- ما يعاب على واقع تسيير النفايات الصلبة هو عدم قدرة المؤسسة على تثمين نفاياتها و رسكلتها بالطريقة المثلى نظرا لعدة اسباب منها ضعف الموارد المالية، عدم وجود الآلات المخصصة للرسكلة ،غياب الموارد المالية و عجز المؤسسة العمومية الولائية على تحقيق ارباح اضافية لتطوير المؤسسة، غياب الثقافة البيئية للمواطن وكذلك عدم وجود نصوص قانونية خاصة بردع المسترجعين غير الشرعيين.

وكباحث قانوني في الموضوع لابد من ختام ورقتنا البحثية بمجموعة التوصيات التالية:

- **انشاء مراكز الردم التقني:** يجب على الدولة الاتجاه نحو سياسة خلق الجماعات المحلية لمراكز ردم تقنية مدروسة الموقع و التجهيز بآلات و محطات تصفية من اجل توفير الامكانيات اللازمة لمعالجة النفايات الحضرية.
- **تطوير المؤسسة العمومية الولائية:** وذلك عن انشاء مراكز الردم التقني التي تمكنها من الادارة الذاتية عن طريق تحويل النفايات الى طاقة منتجة و ايضا حرص الولاية على توسيع مصادر تمويلها و نشاطها و مهامها وتوفير اهم المعدات و التجهيز اللازم لعملية جمع فرز و رسكلة النفايات وتنظيم اطارها القانوني عن طريق تمكينها من ممارسة خدماتها بمقابل و التعاقد مع المؤسسات الامنية و العسكرية و الجامعات و المستشفيات و غيرها من المؤسسات العمومية .
- **اقتناء الآلات المخصصة للفرز والرسكلة :** يجب على المسؤولين المحليين اقتناء الآلات المخصصة لعملية الرسكلة حسب نوع كل مادة بعد عملية الفرز لتجنب اهتلاك الآلات و صيانتها المكلفة في كل مرة.
- **انشاء قانون خاص بردع المواطن و المسترجع:** على المشرع التفكير الجدي في خلق تنظيم خاص بردع المواطن عن بعض التصرفات المنافية للثقافة البيئية و فرض عقوبات على المسترجعين غير الشرعيين من اجل فرض النظام البيئي لمرفق النفايات .
- **التربية البيئية:** وذلك عن طريق ادراج مقياس التربية البيئية على مستوى مراكز و مؤسسات التعليم بالدولة من اجل زرع الثقافة البيئية للمواطن و تنمية الحس والوعي البيئي .
- **اشراك المجتمع المدني و المواطن في عملية الفرز من المصدر:** عن طريق وضع نظام فرز سواء عن طريق حاويات او اماكن مخصصة لكل مادة (خبز، البلاستيك المواد الطبية...الخ) من اجل تسهيل المهام على المؤسسة العمومية الولائية في عملية المعالجة .

المراجع

- ¹ سعيداني نور الهدى و بكار آمال(2022)، دور مراكز الردم التقني في تسيير النفايات الصلبة و امكانية تجميعها" حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني ببشار، مجلة البشائر للعلوم الاقتصادية ، العدد الثاني، المجلد الثامن، الجزائر، ص738.
- ² القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بإدارة و مراقبة و معالجة النفايات المنزلية وما شابهها، ج ر العدد77، المؤرخة في 12 ديسمبر 2001.
- ³ مقابلة مع السيدة بن نوار لطيفة، رئيسة مصلحة الموارد البشرية على مستوى المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية بولاية قسنطينة، بتاريخ 2024/11/10 على الساعة 9.30 سا.
- ⁴ المرجع نفسه.
- ⁵ مسعودي اشراق و هارون عمر (2021)، تقييم دور المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية المدية في تسيير النفايات المنزلية، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، العدد 01 ، المجلد 06، الجزائر، ص 360.
- ⁶ مقابلة مع السيدة حملاوي فاطمة ، رئيسة المصلحة التقنية بالمؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة، بتاريخ 2024/11/12 على الساعة 10.00 سا.
- ⁷ المرجع نفسه.
- ⁸ المرجع السابق.

- ⁹ القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 43 المؤرخة في 20 يوليو 2003.
- ¹⁰ القطبي محمد، (2024)، انشاء المؤسسات العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي و التجاري كسبيل لترقية الخدمة العمومية، المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بولاية أدرار نموذجاً، المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، العدد 01، المجلد 08، ص32.
- ¹¹ بوعفار آمال و بن عصمان محفوظ (2020) ، التسيير المستدام للنفايات الحضرية الصلبة، دراسة حالة المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني بسكيكدة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 01، المجلد السادس، الجزائر، ص850.
- ¹² مقابلة مع السيد فاس لطفي، مدير المؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني و معالجة النفايات الحضرية لولاية قسنطينة، بتاريخ 2024/11/12 على الساعة 10.00 سا.
- ¹³ المرجع نفسه.
- ¹⁴ المرجع السابق.
- ¹⁵ مقابلة مع السيدة بولودينات منال ، رئيسة مصلحة المنازعات بالمؤسسة العمومية لتسيير مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات الحضرية بولاية قسنطينة، بتاريخ 2024/11/13 ، على الساعة 11.00.